



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد،،

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بإلغاء القانون رقم 20 لسنة 2015 بشأن الخدمة الوطنية العسكرية مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر مع إعطائه صفة الاستعجال.

مع خالص التحية،،

مقدمو الاقتراح: -

1- د. بدر حامد الملا

2- فهد بن جابر

3- ~~أ. د. محمد محمد البطر~~
عضو مجلس الأمة

4- ~~أ. د. عبد الله~~

5- ~~عبد الكريم~~

يحال إلى لجنة الشؤون الداخلية والدفاع
يُدْرَجُ فِي جَدْوَلِ أَعْمَالِ الْجَلْسَةِ الْقَادِمَةِ
مَعَ لِحْظَاتِهِ صِفَةُ اسْتِعْجَالٍ

2015/11/11

٧٤٨



اقتراح بقانون

بالغاء القانون رقم (20) لسنة 2015 بشأن

الخدمة الوطنية العسكرية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم 20 لسنة 2015 بشأن الخدمة الوطنية العسكرية،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه

مادة (1)

يلغى القانون رقم (20) لسنة 2015 بشأن الخدمة الوطنية العسكرية، المشار إليه.

مادة (2)

يصدر وزير الدفاع بعد موافقة المجلس الأعلى للدفاع قراراً ينظم الدعوة للتعينة العامة في حالة الكوارث والحروب.

مادة (3)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

مادة (4)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت

مشعل الأحمد الجابر الصباح



المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون بإلغاء القانون رقم (20) لسنة 2015

بشأن الخدمة الوطنية العسكرية

سبق وأن صدر القانون رقم (20) لسنة 2015 بشأن الخدمة الوطنية العسكرية وقد كشف التطبيق العملي عن صعوبات ومشاكل كبيرة أدى إليها، مما أكد أن القانون غير مناسب من الناحية العملية فضلاً عن التكلفة المالية المرتفعة اللازمة لتطبيقه، وهو يدخل في حيز التجريم والتأثيم شباب في عمر الزهور لمجرد عدم علمهم بقانون صدر منذ سنوات قبل بلوغهم سن الرشد ويجعلهم من أرباب السوابق من دون أن تكون لديهم أي نوازع إجرامية. إن مستجدات ومتطلبات المرحلة الحالية خاصة في شأن التوظيف أصبحت معرقة تماماً لتوظيف المواطنين من الشباب، بل أصبح الشباب ممن يعملون في القطاع الخاص مهددة وظائفهم لمجرد التحاقهم بالخدمة العسكرية.

لذلك ارتئي تقديم هذا الاقتراح لإلغاء القانون رقم 20 لسنة 2015 المشار إليه وإبقاء مسألة التعبئة العامة في حالة الكوارث والحروب وفقاً لتنظيم يصدر به قراراً من وزير الدفاع بعد موافقة المجلس الأعلى للدفاع، حتى تكون الغاية من القانون السابق متحققة مع تلافي سلبيات القانون رقم 20 لسنة 2015 المقترح إلغاؤه.

